دور التشريعات والقوانين في حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

يُعتبر الاستثمار الأجنبي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي، ونقل المعرفة، وخلق فرص العمل. في ظل التنافس العالمي المتزايد، يتجلى أهمية توفير بيئة تشريعية جذابة وآمنة للمستثمرين. وقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً بالغاً بتطوير إطار قانوني شامل يعزز ثقة المستثمرين ويحفز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يتماشى مع رؤيتها الاقتصادية الطموحة لعام 2050 .

تُعد الإمارات وجهة استثمارية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بفضل بيئتها التشريعية المتطورة والمستقرة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في القوانين المنظمة للاستثمار، ومن أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (22) لسنة 2021، الذي يمثل تحولاً نوعياً في تعزيز جاذبية الدولة للاستثمار. يهدف هذا القانون إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني من خلال توفير الحوافز والمزايا وفتح قطاعات جديدة. يستعرض هذا البحث أهمية اللوائح في حماية وتعزيز الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على القانون المعني ومعايير تسوية النزاعات، بالإضافة إلى التحديات والمشكلات المرتبطة بأهمية توافق البيئة التشريعية مع المعايير الدولية. كما يتناول البحث آثار ذلك على تحقيق رؤية الإمارات 2050، مما يسهم في توسيع نطاق البيئة الاستثمارية. يعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي، حيث يتضمن دراسة النصوص القانونية، وتحليل البيانات، والاستفادة من الدراسات والتقارير الرسمية والدولية، لتقديم رؤية شاملة حول دور التشريعات في دعم الاستثمار الأجنبي في الإمارات.

الفصل الأول: التطور التاريخي للإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الإمارات

شهدت تشريعات الاستثمار الأجنبي في الإمارات تطوراً ملحوظاً منذ تأسيس الدولة في عام 1971. حيث اتبعت الإمارات سياسة اقتصادية منفتحة، إلا أن التشريعات الأولى كانت تفرض قيوداً على نسب التملك الأجنبي خارج المناطق الحرة. فقد نصت الاتحادية رقم (8) لعام 1984 بشأن الشركات التجارية على ضرورة وجود شريك مواطن بنسبة 51%، مما شكل تحدياً للمستثمرين الأجانب .

ومع بداية الألفية الجديدة، بدأت الدولة في تخفيف هذه القيود من خلال إنشاء مناطق حرة مثل جبل علي ومركز دبي المالي العالمي ومدينة مصدر، التي وفرت بيئة جاذبة للاستثمار مع تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية وتسهيلات إجرائية. كما جاءت اللوائح الاتحادية رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية لتضيف مزيداً من المرونة، حيث منحت مجلس الوزراء صلاحية تحديد الأنشطة التي يمكن فيها رفع نسبة التملك الأجنبي إلى أكثر من 49%. في عام 2018، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يسمح بتملك الأجانب حتى 100% في مجالات محددة ("القائمة الإيجابية") خارج المناطق الحرة، مع منح السلطات المحلية صلاحيات لتحديد نسب التملك. وقد تم تعزيز هذه الجهود من خلال قرار الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (22) لسنة 2021، الذي وسع نطاق القطاعات المتاحة للاستثمار وقدم ضمانات أكبر بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات.

تضمنت أبرز محطات الإصلاح التشريعي في الإمارات إنشاء منطقة جبل علي الحرة عام 1985، ومركز دبي المالي العالمي في عام 2004 بنظامه القانوني المستقل. كما تم إصدار قانون الشركات التجارية في عام 2015، وقانون التحكيم الاتحادي في عام 2018 الذي عزز آليات فض النزاعات، بالإضافة إلى المرسوم بقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس العام. وقد تم إنشاء محاكم متخصصة مثل مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي .

وفي عام 2020، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) الذي عدل قانون الشركات، ملغياً شرط الشريك المواطن في معظم الأنشطة، مما أدى إلى إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 .

كان الانتقال من نظام الشريك المواطن إلى الملكية الأجنبية الكاملة خطوة بارزة، حيث تعرض نظام "الكفيل المواطن" لانتقادات بسبب فرضه التنازل عن الحصة الأكبر من الملكية، مما أدى إلى ظهور ترتيبات تعاقدية غير رسمية تفتقر إلى الحماية القانونية. إدراكاً لهذه التحديات، بدأت الإمارات في التحول تدريجياً من خلال إنشاء المناطق الحرة، وإصدار قوانين متعاقبة ساهمت في توسيع نسب التملك الأجنبي وإلغاء شرط الشريك المواطن، مما زاد من جاذبية الدولة كوجهة استثمارية. أشارت المناطق الحرة إلى دورها البارز في تعزيز بيئة الاستثمار، حيث تتميز بخصائص جذابة مثل التملك الكامل، والإعفاءات الضريبية والجمركية، وحرية تحويل الأرباح، بالإضافة إلى التسهيلات الإدارية والبنية التحتية المتطورة. وقد ساهمت مناطق مثل جبل علي، ومركز دبي المالي، ومدينة دبي للإنترنت والإعلام، ومدينة مصدر، وسوق أبوظبي العالمي في جذب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز التجارة الخارجية. إن نجاح نموذج المناطق الحرة يعتمد بشكل كبير على الإصلاحات التي سمحت بالتملك الأجنبي الكامل خارج هذه المناطق، مما يعكس رؤية استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتأكيد مكانة الإمارات كوجهة استثمارية عالمية.

الفصل الثاني: تحليل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (22) لسنة 2021

فهو يعد قانونًا محوريًا في تنظيم وتعزيز الاستثمار الأجنبي. يهدف هذا القانون إلى جذب رؤوس الأموال، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الناتج المحلي، بالإضافة إلى خلق فرص عمل نوعية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية. تتمثل أهمية هذا القانون في كونه يمثل نقلة نوعية تعالج التحديات السابقة وتوفر إطارًا قانونيًا متكاملاً يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية .

من أبرز مستجدات القانون ومميزاته هو السماح بالتملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% في معظم القطاعات الاقتصادية، دون الحاجة لوجود شريك محلي. ويشمل ذلك أكثر من 122 نشاطًا ضمن "القائمة الإيجابية" في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، مع تركيز خاص على البحث والتطوير والتكنولوجيا .

كما يسهم القانون في تسهيل إجراءات تسجيل الشركات وتقليل البيروقراطية والتكاليف، من خلال إنشاء "السجل الاستثماري". ويعزز الشفافية وحماية حقوق المستثمرين، حيث يحظر المصادرة إلا لأغراض المنفعة العامة وبطريقة تعويضية، ويضمن حرية تحويل الأرباح وحماية المعلومات وحق التصرف في الاستثمارات .

ويؤكد القانون أيضًا على دعم الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا والابتكار، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والطاقة المتجددة. كما ينص على إنشاء "لجنة للاستثمار الأجنبي المباشر" لدراسة واقتراح السياسات ومراجعة طلبات الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.

يؤكد النص على أن الإمارات توفر ضمانات قانونية للمستثمرين الأجانب، تشمل المعاملة الوطنية التي تضمن المساواة وعدم التمييز وحماية حقوق الملكية مع تعويض عادل في حال المصادرة. كما يضمن حرية تحويل الأموال إلى الخارج دون قيود، بالإضافة إلى سرية المعلومات الاقتصادية والمالية والفنية المتعلقة بالاستثمار .

ويشدد على أهمية الاستقرار التشريعي، حيث لا تسري التعديلات بأثر رجعي على المشاريع الحالية والمستقبلية. كما يتيح حرية التحويل في حالة بيع أو تنازل أو رهن الأصول .

يمنح القانون أيضًا حق اللجوء إلى التحكيم في المنازعات، وحرية تعيين العاملين مع مراعاة قوانين العمل والإقامة. علاوة على ذلك، توفر الإمارات حماية للمخاطر غير التجارية من خلال اتفاقيات دولية ملزمة، مع إمكانية منح إعفاءات ضريبية وجمركية .

تساهم هذه العناصر في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في الإمارات وتوفير إطار آمن ومستقر للمستثمرين.

تتولى مجموعة من الجهات تنظيم الاستثمار الأجنبي في الإمارات بشكل متزايد. وزارة الاقتصاد هي الجهة الاتحادية المسؤولة عن وضع السياسات والاستراتيجيات، وتنسيق الجهود، وإعداد مشاريع القوانين. كما أن لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تم إنشاؤها بموجب القانون، تقوم بدراسة واقتراح السياسات ومراجعة طلبات الاستثمار .

تعمل دوائر التنمية الاقتصادية في كل إمارة على ترخيص المشاريع وتقديم الخدمات للمستثمرين، بالإضافة إلى متابعة التزامهم بالقوانين. أما سلطات المناطق الحرة، فهي تنظم الاستثمار داخل حدودها .

تتولى محاكم الإمارات، بما في ذلك المحاكم المتخصصة مثل محاكم مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي، الفصل في النزاعات التجارية والاستثمارية. كما تقدم المركز الدولية للتحكيم، الذي يمثل نظام دبي الدولي للتوفيق والتحكيم التجاري، آلية بديلة لحل المنازعات .

تسعى هذه الجهات إلى العمل بشكل متكامل من أجل تعزيز بيئة استثمارية فعالة وداعمة.

الفصل الثالث: آليات فض المنازعات الاستثمارية في الإمارات

تولي دولة الإمارات اهتمامًا كبيرًا لضمان وجود آليات فعالة لحل النزاعات الاستثمارية، إدراكًا منها أن الحوار من خلال النظام القضائي وآليات تسوية النزاعات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية. تشمل هذه الآليات القضاء الوطني، والمحاكم المتخصصة، بالإضافة إلى الوسائل البديلة مثل التحكيم والوساطة.

يمتاز القضاء الإماراتي بخبرة شاملة في التعامل مع القضايا التجارية والاستثمارية، حيث تم إنشاء دوائر تجارية متخصصة في المحاكم المحلية لضمان سرعة البت في المنازعات المرتبطة بالاستثمار. كما تم التركيز على تطوير مهارات القضاة وتأهيلهم للتعامل مع التعقيدات القانونية التي قد تنشأ في المنازعات الاستثمارية الدولية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل طول فترة إصدار الأحكام في بعض الحالات، والحاجة إلى مزيد من التخصص في قضايا معينة.

تُعتبر المحاكم المتخصصة، مثل محاكم مركز دبي المالي العالمي (DIFC Courts) ومحاكم سوق أبوظبي العالمي(ADGM Courts) ، إضافة قيمة للنظام القضائي في الإمارات. تعمل هذه المحاكم وفق نظام القانون العام الإنجليزي (Common Law) وتتمتع باستقلالية كاملة، حيث تضم قضاة دوليين ذوي خبرة واسعة في التعامل مع القضايا التجارية والمالية المعقدة. توفر هذه المحاكم بيئة قضائية مألوفة للمستثمرين الأجانب، وتصدر أحكامها باللغة الإنجليزية، مما يعزز من جاذبيتها. كما أن أحكامها قابلة للتنفيذ دولياً، مما يزيد من ثقة المستثمرين.

يُعتبر التحكيم من أفضل الوسائل البديلة لحل المنازعات الاستثمارية في الإمارات. وقد تم تعزيز دور التحكيم كوسيلة فعالة لتسوية النزاعات من خلال قانون التحكيم الاتحادي رقم (6) لعام 2018. يوفر هذا القانون مرونة أكبر في اختيار المحكمين وتحديد القوانين والإجراءات التي ينبغي تطبيقها، مما يسهل عملية التحكيم ويعجل بحل النزاعات مقارنة بالتقاضي التقليدي.

تستضيف الإمارات محاكم تحكيم معروفة عالميًا، مثل مركز دبي الدولي للتحكيم (DIAC) ومركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري(ADCCAC) ، حيث يتم تطبيق قواعد تحكيم معترف بها دوليًا. كما أن الإمارات طرف في معاهدة نيويورك، التي تعترف بقرارات التحكيم الأجنبية وتسهّل تنفيذها، مما يسهل الاعتراف بالأحكام التحكيمية الصادرة خارج الدولة وتنفيذها داخلها، والعكس.

تعتبر الوساطة والتوفيق أيضًا آليتين هامتين للتفاوض الجاد والفعال في حل المنازعات. تشجع التشريعات الإماراتية على اللجوء إلى الوساطة قبل أو أثناء إجراءات التقاضي أو التحكيم. تُعتبر الوساطة وسيلة فعالة لحل العديد من النزاعات التجارية، حيث توفر الوقت والجهد وتحمي العلاقات التجارية بين الأطراف المتنازعة. كما تقدم مراكز التحكيم خدمات الوساطة والتوفيق أيضًا.

لطالما بذلت الإمارات جهوداً كبيرة لتحسين آليات فض المنازعات لديها، سعياً لمواكبة أفضل الممارسات العالمية. وقد تم ذلك من خلال تحديث التشريعات، وزيادة كفاءة المؤسسات القضائية والتحكيمية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في إدارة القضايا وتسوية النزاعات. يعكس هذا الاتجاه التزام الدولة بتوفير بيئة استثمارية آمنة وموثوقة، قادرة على حماية حقوق المستثمرين وتعزيز ثقتهم في الاقتصاد الإماراتي.

الفصل الرابع: التحديات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي والتوصيات

رغم التطورات الملحوظة في البيئة التشريعية للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات، لا تزال هناك بعض التحديات التي قد تواجه المستثمرين، والتي تسعى الدولة إلى معالجتها بشكل مستمر. من أبرز هذه التحديات هي تطبيق القوانين وتفسيرها، والحاجة إلى مزيد من التنسيق بين الجهات الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى بعض الجوانب المتعلقة بتكاليف ممارسة الأعمال والوصول إلى التمويل.

تتمثل إحدى التحديات في ضرورة ضمان تطبيق موحد وفعال للقوانين واللوائح الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في جميع الإمارات. فقد يؤدي اختلاف التفسيرات أو الإجراءات بين السلطات المحلية إلى حدوث ارتباك أو تأخير للمستثمرين. لذا، يتطلب الأمر تعزيز آليات التنسيق والرقابة لضمان تطبيق متسق وشفاف للتشريعات.

أما بالنسبة للتكاليف الإقليمية، مثل الرسوم الاستثمارية والإيجارات وتكاليف العمالة، فقد تشكل عائقاً لبعض المستثمرين. يمكن أن تسهم الشركات المتوسطة والصغيرة في تخفيف هذه المشكلة. ورغم التحسينات التي تم تحقيقها في بعض التكاليف، لا تزال هناك حاجة لمزيد من التقييم وتقديم حوافز إضافية للقطاعات الاستراتيجية أو الشركات التي تواجه تحديات في الاستحواذ.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل الوصول إلى التمويل، خاصة للمشاريع الجديدة أو المبتكرة، تحدياً آخر. يتطلب ذلك تطوير أدوات تمويل متنوعة، وتعزيز دور صناديق رأس المال الاستثماري، وتسهيل إجراءات الإقراض المصرفي للمشاريع الاستثمارية الواعدة.

فيما يتعلق بآليات المنازعات، على الرغم من وجود نظام متطور، إلا أن طول فترة بعض القضايا أمام المحاكم التقليدية وارتفاع تكاليف التحكيم الدولي قد يشكلان عائقًا أمام بعض المستثمرين. لذا، من الضروري الاستمرار في تعزيز فعالية النظام القضائي وتقليص مدة التقاضي، بالإضافة إلى الترويج لاستخدام وسائل بديلة أقل تكلفة وأسرع، مثل الوساطة.

لمواجهة هذه التحديات وتحفيز بيئة الاستثمار، يقدم البحث مجموعة من الاقتراحات:

1- تعزيز الشفافية والوضوح التشريعي: من خلال نشر أدلة إرشادية واضحة ومفصلة حول تطبيق قانون الاستثمار الأجنبي المباشر واللوائح ذات الصلة، وتوفيرها بعدة لغات. كما يُقترح إنشاء منصة موحدة للاستفسارات القانونية المتعلقة بالاستثمار.

2- توحيد الإجراءات وتبسيطها: العمل على توحيد إجراءات الترخيص والتسجيل بين مختلف الإمارات والسلطات المعنية، وتقليل المتطلبات البيروقراطية، وتفعيل الخدمات الحكومية الرقمية بشكل كامل لتسهيل تجربة المستثمر.
3- مراجعة التكاليف وتقديم الحوافز: يجب إجراء مراجعة دورية للرسوم والتكاليف المرتبطة بممارسة الأعمال، مع تقديم حزم حوافز تنافسية، خاصة للقطاعات ذات الأولوية والمشاريع التي تسهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل نوعية للمواطنين.

4- تطوير آليات التمويل: ينبغي تشجيع إنشاء المزيد من صناديق الاستثمار المتخصصة، وتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، بالإضافة إلى دعم مبادرات التمويل الجماعي والملائكي.

5- تعزيز فاعلية آليات فض المنازعات: يتطلب الأمر تحسين النظام القضائي وزيادة عدد القضاة المتخصصين، مع تعزيز استخدام الوساطة والتحكيم السريع وتوفير دعم قضائي فعال للشركات الصغيرة في حال نشوء نزاعات.

6- تطوير رأس المال البشري: يجب العمل على تطوير برامج تدريبية وطنية تهدف إلى تأهيل الأفراد للعمل في الشركات الخارجية، وتوسيع نطاق نقل الخبرات والمعرفة من الشركات إلى الكفاءات المحلية.

7- التسويق والترويج للفرص الاستثمارية: ينبغي تكثيف الحملات الترويجية الدولية لتعريف المستثمرين بالبيئة الاستثمارية المحسنة في الإمارات والفرص المتاحة في مختلف القطاعات، مع التركيز على قصص نجاح المستثمرين الأجانب.

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

تُبرز دولة الإمارات العربية المتحدة قوتها في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية من خلال سلسلة متواصلة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية. يُعتبر قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (22) لسنة 2021 تتويجاً لهذه الجهود، حيث يفتح آفاقاً واسعة لتدفق المزيد من الاستثمارات النوعية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الإمارات الاقتصادية 2050.

تساهم التطورات نحو الملكية الأجنبية الكاملة في معظم الصناعات، بالإضافة إلى وجود ضمانات قانونية قوية وتطوير آلية فعالة لفض المنازعات، في تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة اختيارهم للإمارات كوجهة رئيسية لاستثماراتهم في المنطقة والعالم. كما يضمن التركيز على قطاعات الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة أن تكون الاستثمارات المستقبلية متميزة من حيث الجودة والحجم، مما يعزز الاقتصاد الوطني.

مع ذلك، تواصل مسيرة التطوير تقدمها. يتطلب الحفاظ على هذه المكانة الريادية متابعة دقيقة للتشريعات، واستجابة سريعة للتغيرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى معالجة التحديات بشكل استباقي. يعد الاستماع إلى ملاحظات المستثمرين، وتوفير بيئة أعمال مرنة وداعمة، والاستثمار المستمر في البنية التحتية المادية والرقمية، من العناصر الأساسية لضمان استدامة جاذبية الإمارات كمركز استثماري.

من المتوقع أن تستمر القيادة الإماراتية في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، مدعومة بنظام قانوني متقدم ومؤسسات فعالة. ينتظر المستقبل الواعد تطوير الاستثمار الأجنبي في الدولة، حيث يُتوقع أن تستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إلى القطاعات ذات التعقيد العالي. كل ذلك سيسهم في تعزيز دور الإمارات كمركز اقتصادي عالمي متقدم ومحرك للتوازن والتنمية في المنطقة.

إن نشاط القوانين والتشريعات لا يقتصر على الحماية والتشجيع فحسب، بل يمتد ليشمل إنشاء بيئة تمكينية تعزز النمو والازدهار. وفي هذا السياق، يُعتبر الإطار القانوني الإماراتي للاستثمار الأجنبي أكثر من مجرد مجموعة من النصوص؛ إنه رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء مستقبل أكثر إشراقاً للاقتصاد الوطني وللأجيال القادمة.

المراجع

1 .قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (2) لسنة 2015 وتعديلاته.

2 .قانون التحكيم الإماراتي رقم (6) لسنة 2018.

3 .قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (19) لسنة 2018.

4 .استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031.

5 .استراتيجية الإمارات للطاقة 2050.

6 .رؤية الإمارات 2071.

7 .تقرير مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2022.
8 .تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، 2022.
9 .تقرير ممارسة الأعمال، البنك الدولي، 2020.
10 .الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية والسلعwww.sca.gov.ae :
11 .الموقع الرسمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزيwww.centralbank.ae :
12 .الموقع الرسمي لدائرة التنمية الاقتصادية بدبيwww.ded.dubai.gov.ae :
13 .الموقع الرسمي لسوق أبوظبي العالميwww.adgm.com :
14 .الإذاعة الرسمية لمجلس الإمارات للتنافسيةwww.competitiveness.gov.ae :
15 .الإذاعة الرسمية لمكتب الاستثمار الأجنبي المباشرwww.investuae.gov.ae :
16. الإذاعة الرسمية لمركز الإمارات للتحكيم: www.eac.gov.ae
17 .الإذاعة الرسمية لمركز دبي للتحكيم الدوليwww.diac.ae :